



## السنغال تفتتح قنصلية في الصحراء المغربية

وتندرج تلك الدينامية في سياق إستراتيجية دبلوماسية وتنموية جديدة تنتهجها الرباط بهدف تعزيز "سيادتها" على إقليم الصحراء، واكتساب دعم إقليمي ودولي يقوي طرحها للحكم الذاتي. وبالفعل عرفت المقاربة المغربية لحل النزاع حول الصحراء دعما دوليا وإقليميا لافتا ترجمته الولايات المتحدة بالاعتراف بمغربيتها في وقت سابق، إلى جانب افتتاح أكثر من 15 دولة تمثيلية دبلوماسية في الصحراء. ومثلت مدينتا الداخلة والعيون، أكبر مدن الصحراء المغربية، وجهة تلك التمثيليات الدبلوماسية ما يعكس نجاح المغرب وفقا لمراقبين في مقاربه وجهوده الدبلوماسية لتوسيع دائرة الاعتراف الدولية بسيادته على الصحراء.

الداخلة (المغرب) - افتتحت جمهورية السنغال الاثنين قنصلية عامة لها بالداخلة، والتي تعد عاشر تمثيلية دبلوماسية يتم فتحها بالمدينة منذ أزيد من سنة، ما يعكس نجاح "دبلوماسية القنصليات" التي تبناها العاهل المغربي الملك محمد السادس. وترأس مراسم افتتاح القنصلية العامة الجديدة ناصر بوريطة وزير الخارجية المغربي وعيساتا تال سال وزيرة الخارجية السنغالية. وشهدت مدن جنوب المملكة المغربية منذ بداية السنة الماضية دينامية دبلوماسية قوية، حيث تم تدشين قنصليات كل من غامبيا وغينيا وجمهورية جيبوتي وجمهورية ليبيريا وبوركينا فاسو وجمهورية غينيا بيساو وجمهورية غينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو الديمقراطية، إضافة إلى جمهورية هايتي.

## الجزائر تهرب إلى الأمام بعدم تحملها مسؤولية النزاع حول الصحراء

### ناصر بوريطة: على الجزائر تحمل مسؤوليتها في حل النزاع

وكان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قد اعتبر خلال لقائه الدوري مع وسائل الإعلام الجزائرية أن نزاع الصحراء بمثابة "تصفية استعمار" مستند من الشرعية الدولية، موضعا "تتمنى حلا يرضي طرفي النزاع"، مشددا على أن "قضية الصحراء لا تحل بالتناهي". ورأى صبري الحويخ في القانون الدولي ونزاع الصحراء أن "المغرب عبر مرات متعددة عن كون الجزائر هي الطرف الرئيس في نزاع الصحراء، وهو ما يترتب عن ذلك وجوب التفاوض معها من أجل إنهاء النزاع وحسم الحل فيه"، مضيفا أن الرباط تطالب الجزائر بالاعتراف بذلك وقبوله.



وشدد رضا الفلاح أستاذ القانون الدولي، في تصريح لـ "العرب"، على أنه في الوقت الذي يتقوى الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على إقليمه الصحراوي، تبرز ملامح الحل السياسي والعدال تحت ريادة الأمم المتحدة، موضعا أن "تعيين المبعوث الخاص للأمين العام سيكون له وقع إيجابي على إحياء مسار التسوية السياسية وسيضع مرة أخرى على المحك جدية وإرادة الجزائر والبوليساريو في التوصل لحل نهائي وواقعي ومتوافق بشأنه لهذا النزاع المفتعل".

إجراء مفاوضات مباشرة وجدية بين طرفي النزاع". وفي رده على هذه الدعوة جدد وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة الإلتفات التأكيد على موقف بلاده بضرورة التفاوض مع الجزائر حول النزاع في الصحراء، وذلك باعتبارها "طرفا حقيقيا" في الخلاف القائم حول هذا الإقليم بين المملكة والبوليساريو موضعا "يجب على الجزائر أن تتحمل مسؤوليتها في حل هذا النزاع". ولا تتوانى الجزائر في الدفاع عن البوليساريو وأجنداتها وهو ما جعلها عرضة لانتقادات لاذعة، لاسيما في ظل الاختراقات والنجاحات الدبلوماسية التي حققها المغرب.

محمد ماموني العلوي الرباط - دعت الجزائر على لسان وزير خارجيتها صبري بوقادوم المغرب وجهة البوليساريو الانفصالية إلى التفاوض المباشر والجدّي من أجل تسوية النزاع المستمر منذ عقود حول الصحراء، في خطوة رأى مراقبون أنها تعكس استمرار الجزائر في الهروب إلى الأمام من خلال عدم تحملها مسؤولية دعم البوليساريو. واعتبر بوقادوم في تصريحات للصحافة على هامش منتدى، نقلتها وكالة الأنباء الفرنسية، أن "تعيين مبعوث أممي جديد لا يكفي، ويجب أن يكون هناك مسار"، مضيفا "سنواصل القول بضرورة



اختراقات دبلوماسية تستنفر خصوم المغرب

## الحكومة الليبية تواجه تحدي الميزانية

طرابلس - تواجه حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا برئاسة عبد الحميد الدبيبة "مماطلة" من قبل البرلمان ومجلس الدولة الاستشاري في اعتماد الميزانية العامة وسط تزايد التحديات التي في مقدمتها تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة لاسيما مع اقتراب شهر رمضان. وطالب رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة خلال كلمة توجه بها إلى الليبيين مساء الأحد البرلمان ومجلس الدولة بالإسراع في اعتماد الميزانية بعد مرور أسابيع عن تسلمه السلطة. ويشرح الوضع الراهن الذي يرى مراقبون أنه قد يؤدي إلى بروز المزيد من العقبات في طريق الدبيبة وفريقه الحكومي تسألات عن الرسائل التي يبحث بها البرلمان ومجلس الدولة الاستشاري إلى الحكومة خاصة أنه واجه تلك في منح حكومته الثقة في وقت سابق تحت ذرائع مختلفة. وتتعاظم تلك التساؤلات في ظل تزايد التحديات التي تواجهها حكومة الدبيبة حيث تستعد ليبيا لاستقبال شهر رمضان بعد أيام، علاوة على ضرورة توفير الكميات الكافية من اللقاحات المضادة لفيروس كورونا المستجد.



وقال رئيس حكومة الوحدة الوطنية إن حكومته اتخذت جملة من الإجراءات لضمان توفر السلع التموينية خلال شهر رمضان على الرغم من عدم اعتماد الميزانية. وأضاف الدبيبة خلال كلمته أنه تم الاتفاق مع المصرف المركزي على تنظيم صرف المرتبات خلال الشهر لتكون بداية من كل شهر بداية من أبريل الجاري مشددا على أنه اتخذ إجراءات "من شأنها رفع المعاناة عن كاهل بعض شرائح المجتمع المنطوية تحت مظلة التضامن الاجتماعي، مع إلى جانب منحة الزوجة والإبناء، مع مراعاة صرف المتأخر منها منذ صدور القانون الخاص بها". وبالرغم من أنها سارعت منذ نجاحها في نيل الثقة من البرلمان في العاشر من مارس الماضي إلى إطلاق العديد من المبادرات التي تستهدف توحيد المؤسسات والبرامج الرامية لمساعدة الليبيين إلا أن عدم المصادقة على الميزانية العامة يثير مخاوف جدية من تعطيل الدبيبة الذي واجه

## الضغوط ترغم تبون على التراجع عن التهديد بسحب الجنسية من معارضين

### التركيز الأجنبي على واقع حقوق الإنسان في البلاد يربك السلطة الجزائرية



توسع السلطة الجزائرية بمزيد من الضغوط

جاء ذلك في أعقاب إصدار قضاة العاصمة لمذكرات توقيف دولية في حق هؤلاء، غير أن مساعي السلطة اصطدمت بموجة من الانتقادات والتشكيك في التهم التي وجهت لهم، وهو ما يكون قد اضطرها لسحب القانون كلية. وذكر تبون ذلك بالقول "لقد تم سحب المشروع التمهيدي المتعلق بإجراء التجريد من الجنسية الجزائرية الأصلية أو المكتسبة المطبق على كل جزائري يرتكب عمدا أفعالا خارج التراب الوطني من شأنها أن تلحق ضررا جسيما بمصالح الدولة أو تمس بالوحدة الوطنية". ويرر ذلك بكون "قرار سحب مشروع هذا النص يعود لحدث سوء فهم قد تكون له إسقاطات كبيرة وتأويلات أخرى، وأن ازدواجية الجنسية أو تعددها ليست ذنبا، بل هي أمر نحترمه، لأنه من المفروض أن يقدم شيئا إيجابيا للبلد الأصلي المعني في جو تسوده الروح الوطنية". ولقني المطالبون الأربعة حملة تعاطف شعبي خلال الاحتجاجات

على وقع الانتقادات الحادة والضغوط تراجعت السلطات الجزائرية عن المضي قدما في اعتماد مشروع قانون تمهيدي يقضي بسحب الجنسية من الأشخاص الذين "يرتكبون في الخارج أفعالا تلحق ضررا جسيما بمصالح الدولة أو تمس بالوحدة الوطنية" أو يتعاملون مع "دولة معادية"، حيث بات واقع حقوق الإنسان في البلاد محط اهتمام وتركيز أجنبيين متزايدين، لاسيما في الآونة الأخيرة مع تواتر الحديث عن تعرض ناشطين سياسيين معارضين للتعذيب.

صابر بلدي الجزائر - أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون عن سحب بلاده لمشروع قانون تمهيدي يتعلق بسحب الجنسية، الذي أعدته الحكومة خلال الأسابيع الأخيرة وعرض في مجلس للوزراء، مبررا القرار بـ "سوء الفهم" الذي أحاط بالمشروع. وكان وزير العدل حافظ الأختام بلقاسم زغماتي قد أعد مشروع قانون يتضمن تعديلات في الحصول أو سحب الجنسية الجزائرية، وتم وضع من وضفوا بـ "مرتكبي أفعال تمس بأمن الدولة والوحدة الوطنية" على رأس المعنيين بالمشروع المذكور.

## السلطة الجزائرية أدعت لضغوط حقوقية انتقدت مشروع القانون خاصة وأنه تزامن مع صدور تقارير حول حقوق الإنسان

ويبدو أن السلطة الجزائرية قد أدعت لضغوط دولية وحقوقية انتقدت بشدة مشروع القانون، خاصة وأنه تزامن مع التقرير القوي الذي أعدته المفوضية